الفصل الرابع

عولمة التعليم العالي

يرتبط مفهوم عالمية أو عولمة التعليم العالي (Internationalization of Higher Education) بحركة الطلبة والباحثين وأعضاء هيئات التدريس بين أنظمة التعليم المختلفة، وبالتغير الذي طرأ على المؤسسة التعليمية نتيجة انكشافها على أنظمة التعليم المختلفة في العالم وتحولها إلى مؤسسة ربحية تخضع في حركتها لعوامل العرض والطلب، وذلك أضاف بعدًا اقتصاديًّا إلى البعد الأكاديمي والبحثي الذي ميز الجامعة لفترات طويلة. عولمة التعليم العالي تعبر أيضًا عن اشتداد حركة التواصل والتنافس بين أنظمة التعليم في العالم في وقت أصبح ينظر فيه للمؤهل على أنه منتج يتم تطويره وتسويقه في سوق مفتوح. في الصفحات القادمة من هذا الفصل سوف نناقش مفهوم العولمة وطبيعة التغيرات في المؤسسة التعليمية في ظل العولمة والخطوات التي قامت بها المملكة في اتجاه تطوير نظام التعليم العالي فيها بما يمكن من

الاستفادة من الفرص على المستوى الأكاديمي والبحثي التي يوفرها الواقع الجديد.

العولمة ما هي؟

يأخذ مفهوم العولمة معنى الاندماج في الاقتصاد العالمي، بكل ما يعنيه ذلك من حرية التجارة، وحرية انتقال رؤوس الأموال، والاستثمارات العابرة للحدود، حيث يرتبط بعملية الانفتاح الاقتصادي العابرة للحدود هذه تدفق الخدمات والتكنولوجيا والمعلومات[1] ما يعطي العولمة بعدًا آخر يرتبط بالأهمية المتزايدة لبناء خطط التنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية على ضوء التغيرات العميقة التي تفرضها العولمة، فالعولمة اليوم واقع يمثل تغيرًا في نمط الحياة وطريقة إدارتها مقارنة بالفترة ما قبل ثورة المعلومات وتقنية الاتصالات.

يتمثل هذا الواقع في انكماش للمكان والزمان[2] بالمعنى الحسي الذي تشكله السرعة التي يتم بها نقل المعلومات والخبرات والأحداث وحتى الانتقال المادي للسلع والأشخاص بما يعنيه ذلك من تآكل للحدود التي تنشط ضمنها سيطرة القوانين المحلية والسيطرة الإدارية والمعنوية للدولة. وعلى الرغم من التفاؤل الذي يبديه بعضهم من إمكانية استمرار هذا الانفتاح إلى الحد الذي يضمن أعلى درجات الاندماج

بين البعد المحلي للنشاط الاقتصادي والاجتماعي المحلي والمحيط العالمي الأوسع، إلا أن النفعية (البراغماتية) التي تتمتع بها الحكومات والخصوصية الاجتماعية والحضارية التي تتمسك بها الكثير من المجتمعات تجعل التعامل مع التغيرات التي تفرضها العولمة حذرًا وانتقائيًّا يوائم بين الحفاظ على سلامة الثوابت في المجتمع، وسيادة الدولة من ناحية وبين الأخذ بفرص النمو والاندماج التي تتيحها العولمة واقتصاد المعرفة من ناحية أخرى.

يمكن النظر إلى العولمة على أنها تشير إلى عمليات التغير في الزمان والمكان التي تدعم التحول في تنظيم شؤون الإنسان من خلال ربط وتوسيع النشاطات الإنسانية عبر المناطق والقارات[3]. إنها إذن تعني تشديد العلاقات الاجتماعية عبر العالم بما يؤدي إلى ربط المناطق المحلية المتباعدة وتشكيل الحدث المحلي فيها تحت ضغط أو تأثير أحداث بعيدة مكانيًّا والعكس بالعكس[4]. التأثير المتبادل بين المحلي والعالمي ينمو بالتزامن مع نشوء وسائل مختلفة للتواصل يؤدي تطورها إلى تسريع الفصل بين كل من الزمن والفضاء عن المكان، ومن ثم ليرتبط المحلي بأمثاله عن طريق المال والخبرة والتكنولوجيا، حيث تنتزع الحياة اليومية وبدرجات مختلفة من بعدها المحلي، وترتبط بالعالمي[5].

واقع المؤسسة التعليمية في ظل العولمة اليوم

على مدى التاريخ الطويل لمسيرة العولمة كان الارتباط وثيقًا بين مستوى الزخم الذي تبلغه العولمة وبين الاستخدام الخلاق المبدع لوسائل الاتصال والتكنولوجيا، إضافة إلى النمو والتمدد المستمر الذي يحققه السوق. يعزز ذلك، ويدفعه نحو التوسع الدور المحوري الذي تقوم به مراكز إنتاج المعرفة أو المؤسسات التعليمية المنتشرة في مختلف أرجاء المعمورة. فالمعرفة بطبيعتها عابرة للحدود، بغض النظر عن وسيلة الاتصال المتوافرة، وهي أيضًا ذات قدرة عالية على تشكيل أنماط الحياة وتعزيز الخبرات.

تمتاز المؤسسة التعليمية اليوم بأنها ذات قدرة عالية على التجاوب مع الفرص التي تطرحها العولمة بسبب طبيعة المنتج الذي توفره (منتج معرفي) وإن بقيت وإلى فترة غير بعيدة تتحرك ضمن الإطار الأكاديمي، تتجاوب ببطء مع الفرص والحوافز التي يوفرها السوق. يعزى هذا العزوف عن التعامل المباشر مع قوى السوق إلى أسلوب الإدارة المركزية للتعليم العالي الذي تتبعه الحكومات وإطار الحماية المالية الذي توفره للجامعات. وإنه يعود أيضًا إلى وجهة النظر التي كانت تسود الوسط الأكاديمي، والتي ترى نوعًا من التناقض بين

الرسالة الأكاديمية للمؤسسة التعليمية ومفهوم المنافسة من أجل الربح من خلال السوق، لما لذلك من تأثيرات خطيرة في مستوى النوعية بالنسبة إلى المؤهل الأكاديمي في حال غياب وسائل ضبط النوعية وطرق مراقبتها.

التنافس المفتوح بين المؤسسات التعليمية جعل من عامل النوعية مجال تنافس يصب في رفع مستوى المؤهل الأكاديمي، بما يعنيه ذلك من جلب أعداد أكبر من الطلبة بمستويات أكاديمية عالية، إلا أنه في بعض الأحيان، وبسبب الاعتماد الكبير للمؤسسة التعليمية على الموارد المالية التي يوفرها النشاط التعليمي المرتبط بالطلبة الأجانب قد يؤدي إلى أن تلجأ المؤسسة التعليمية إلى تصميم أنواع من المؤهلات الأكاديمية ذات الطابع التدريبي أو المهني أو حتى الأكاديمي التي تمتاز بقصر المدة وبشروط قبول ذات مستوى منخفض، ومع ذلك، فإن جانبًا من شعبيتها يكمن في قصر مدتها، وأنها توفر منفذًا للطلبة الأجانب للدخول إلى البلد والحصول على الإقامة والعمل. يبدو ذلك واضحًا عند النظر إلى واقع برامج الماجستير بطريقة المقررات التي توفرها الجامعات في كثير من أنظمة التعليم العالي في العالم.

يمكن أن نلاحظ أنه في ظل واقع الانفتاح الذي توفره

العولمة اليوم، فإن تغيرًا كبيرًا قد طرأ على شكل المؤسسة التعليمية وطريقة عملها بحيث أصبح كل من الطالب والمؤهل والمؤسسة التعليمية عابرًا للحدود. وعلى الرغم من الفوائد الاقتصادية الجمة التي يوفرها الواقع الجديد للمؤسسة التعليمية إلا أن عامل النوعية قد يصاب بانتكاسة في بعض الأحيان بسبب الطبيعة الربحية التي تغلب على حركة بعض المؤسسات التعليمية.

وعلى الرغم من الفرص الكبيرة التي يوفرها انفتاح سوق التعليم العالمي أمام الطلبة، وكذلك أمام الدول النامية التي تعمل على تحقيق فرص التطور الاقتصادي والاجتماعي، وبناء أنظمة التعليم العالي فيها من خلال البناء في الإنسان، إلا أن الاختلاف في فلسفة التعليم ومستوى تطور الاقتصاد ونوع المهارات المطلوبة بين بلدان المصدر (البلد الذي يأتي منه الطلبة الدارسون) وبلد المستقر (البلد الذي يدرس فيه الطالب) يؤدي في بعض الأحيان إلى عدم التطابق في المواصفات بين المؤهل المطلوب من قبل بلد المصدر والمؤهل الذي يحصل عليه الطالب. وإن فرق المردود المادي وفرص البحث العلمي والنجاح الذي يحصل عليه الطالب الخريج في بلد الدراسة مقارنة بذلك الذي يحصل عليه في بلده يؤدي الى استنزاف الكفاءات العائدة من خلال الاستقرار في بلد الدراسة. يمكن

أن نلاحظ هنا أن انخفاض الكلفة التي تدفعها البلدان النامية في بناء ثروتها البشرية على الرغم من المردود الإيجابي له على المدى القصير، إلا أنه قد يعمل وبشكل مؤثر على تعطيل خطط التنمية في هذه البلدان على المدى البعيد. وهنا نشير أيضًا إلى التأثير العكسي الذي يحدثه عدم الاستقرار السياسي في استقرار وتوطين المعرفة والخبرات في البلدان النامية.

إضافة إلى ذلك، فإن واقع المنافسة بين المؤسسات التعليمية في ظل العولمة أدى إلى ظهور سلم للتصنيف بالنسبة إلى المؤسسات التعليمية عبر العالم على أساس النوعية والقدرة البحثية يجعل من الصعب على المؤسسات التعليمية في كثير من الأنظمة التعليمية حول العالم المنافسة والتطور بسبب عدم امتلاكها مقومات القدرة على التنافس المفتوح الذي يفرضه هذا السلم وبسبب الاحتكار الذي تمارسه مؤسسات القمة على حركة الطلبة والأساتذة الباحثين نتيجة للموارد المالية الكبيرة التي تمتلكها هذه المؤسسات وللتسهيلات البحثية والأكاديمية التي توفرها.

يمكننا القول هنا: إن التغيرات التي طرأت على المؤسسة التعليمية أدت الى تغيير الطريقة التي ينظر بها إلى المؤهل الأكاديمي بالشكل الذي أصبح ينظر فيه للمؤهل بشكل خاص وللتعليم العالي بشكل عام كمنتج خدماتي ذي عوائد اقتصادية

تحكمه قوى العرض والطلب بخلاف النظرة التقليدية بوصفه مسؤولية اجتماعية عامة. في عام 1995م دخلت حيز التنفيذ الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات (GATS). ولمنظمة التجارة العالمية WTO دور كبير في هذا الاتجاه، حيث إنها تعمل في اتجاه الوصول إلى صياغة اتفاقية دولية لأجل تحرير الخدمات في قطاع التعليم العالي بوصفه خدمة ضمن الجاتس General Agreement on Trade in Services (GATS) وذلك عن طريق وضع مجموعة من القواعد والسياسات التي تسعى إلى تخفيف أو إلغاء القيود على حرية حركة خدمات التعليم العالي بين الدول من خلال المستويات الأربعة الآتية [6][7]:

1. الخدمة عبر الحدود (Cross-Border Supply) أي تقديم خدمة تعليمية من خارج الحدود من دون الحاجة إلى انتقال مستهلك هذه الخدمة ودون إيجاد منشآت أو مقرات داخل الدولة. ومن الأمثلة على ذلك التعليم عن بعد، وبعض أنواع التعليم الإلكتروني.

2. استهلاك الخدمة خارج الحدود (Consumption Abroad) أي انتقال مستهلك خدمة التعليم العالي إلى الدولة المقدمة للخدمة. والمثال الواضح على ذلك هو برامج الابتعاث للدراسة في الخارج التي ينتقل بموجبها الطلاب للعيش والدراسة في الخارج مدة زمنية تمتد أعوامًا.

3. الوجود التجاري (Commercial Presence) والمقصود وجود المؤسسة التعليمية الأجنبية أو فرع لها في دولة معينة لتقديم خدمة التعليم العالي بشكل مباشر.
4. وجود العناصر الأجنبية (Presence of Natural Persons) بمعنى وجود الباحثين والأساتذة وانتقالهم لدولة أخرى مؤقتًا لتقديم خدمات التعليم العالي.

من بين المستويات الأربعة أعلاه يُعدّ المستوى الثاني (Consumption Abroad) ممثلًا في حركة الطلبة عبر الحدود (Students Mobility) من أهمها على مستوى المردود الاقتصادي والتأثير الاجتماعي، سواء بالنسبة إلى دولة المصدر أو دولة المستقر. هناك عوامل كثيرة تحدد اتجاه ومستوى حركة الطلبة الدارسين خارج حدود بلدانهم، منها على مستوى بلد المصدر: حجم الفائض المالي والنمو الاقتصادي المتحقق في دول المصدر، ومتطلبات خطط تطوير وبناء الثروة البشرية، وخطط التنمية في هذه البلدان والمستوى المعيشي للأسرة في دول المصدر والطريقة التي تستشرف بها المستقبل ومتغيراته، ومستوى نظام التعليم بشكل عام ومستوى نظام التعليم العالي بشكل خاص في دول المصدر، وحجم وجود الشركات متعددة الجنسيات في دول المصدر. على مستوى بلد الدراسة هناك عوامل كثيرة تجعل من بلد ما مستقرًّا للطلبة القادمين من الخارج منها: لغة الدراسة في بلد المستقر، وحجم المساعدات والحوافز

التي تقدم للطلبة القادمين من الخارج، وتسهيلات الحصول على التأشيرات الدراسية، وشروط الإقامة والعمل في البلد، وارتفاع مستوى نظام التعليم العالي في البلد وعراقة مؤسساته التعليمية، وحجم الطلب على العمالة الماهرة في بلد المستقر.

يتجاوز عدد الطلبة الدارسين خارج حدود بلدانهم (4.6) مليون لعام 2016م بحسب آخر الإحصائيات المتوافرة[8]، ويتوقع لهذا العدد أن يصل إلى حدود[7] ملايين طالب عام 2025م، بحسب بعض التوقعات[9]، ويبدو هذا الرقم واقعيًّا إذا أخذنا في الحسبان النمو المتحقق في أعداد الطلبة الأجانب عبر الفترة منذ عام 1975م، وحتى عام 2005م، حيث ازداد العدد بمقدار الضعف تقريبًا، وازداد أيضًا بالمقدار خلال عشرة أعوام (منذ عام 2000 إلى 2010م) بنسبة زيادة سنوية تقارب سبعة في المئة.

Source: OECD and UNESCO Institute for Statistics, Education at Glance 2017

المستوى الرابع من مستويات الخدمة العابرة للحدود في مجال التعليم العالي يتناول ما يمكن أن نسميه حركة أعضاء هيئة التدريس والباحثين (Staff or Faculty Mobility). ومع أنه لا توجد معلومات أو إحصائيات كافية حول هذا الجانب من النشاط الأكاديمي مقارنة مع تلك المتعلقة بحركة الطلبة الدارسين في الخارج، إلا أن حركة الباحثين مع حركة الطلبة تشترك في جانب البحث عن نظام تعليمي وسوق اقتصادي يوفر فرصًا أفضل للعمل وإجراء البحوث، وبالطبع الاستقرار وتحقيق فرص أفضل للعيش. وإن حركة أعضاء هيئة التدريس والباحثين تمتلك بعدًا أكاديميًّا عززته العولمة واقتصاد المعرفة، إذ تستفيد الجامعات ومراكز البحوث من حركة الباحثين وأصحاب الخبرة في سد الثغرات في كادرها التدريسي والبحثي من خلال عمليات الإعارة القصيرة أو تلك المرتبطة بإنجاز البحوث والبرامج المشتركة، وذلك يوفر فرصة لتقوية الروابط بين الجامعات ومراكز البحوث في الأنظمة التعليمية المختلفة وفي إغناء وتطوير البرامج الدراسية وطرق التدريس في هذه المؤسسات. وإنها تمثل فرصة لجلب الخبرات إلى دول المصدر تعوض، وإن بشكل يسير نسبيًّا عن إرسال الطلبة للدراسة في الخارج.

عالمية أو عولمة التعليم العالي Internationalization of Higher Education تتمثل أيضًا في الشراكات العابرة

للحدود بين المؤسسات التعليمية على مستوى برامج البحث العلمي والبرامج الأكاديمية التي تساعد على خفض التكاليف والاشتراك في الفوائد المادية والعلمية التي توفرها الاكتشافات العلمية والبرامج الدراسية. وليس بعيدًا أن نرى الجامعة بكل صفوفها وأساتذتها وبرامجها الدراسية قد تحولت إلى الشبكة العنكبوتية وشبكات التواصل الخاصة بها ليمتد نشاطها الأكاديمي، فيصل إلى الطالب أينما كان.

«لقد شهد العقد الماضي انفجارًا حقيقيًّا في عدد البرامج الدراسية والمؤسسات التعليمية العاملة عبر الحدود. دول مثل قطر، والإمارات العربية المتحدة، وسنغافورة تبرز بوصفها مثالًا للدول التي تضع العولمة بصفتها جزءًا من سياستها الوطنية يتمثل ذلك في الشراكات التي عقدتها هذه الدول مع كثير من الجامعات المرموقة في العالم لإنشاء فروع لها في هذه الدول لتوسيع الفرص أمام الطلبة المحليين للدراسة في هذه الجامعات ولتحويلها إلى مراكز تعليمية على مستوى المنطقة، إلا أن فرص الاندماج والمشاركة العالمية أمام الدول الفقيرة وكذلك بالنسبة إلى المؤسسات التعليمية ذات الموارد المحدودة تبدو ضئيلة»[10].

المملكة وعولمة التعليم العالي

تقدمت الإشارة للمستويات الأربعة لحرية الخدمات في التعليم العالي بحسب منظمة التجارة العالمية، وفيما عدا المستوى الثالث Commercial Presence، المتعلق بالسماح لمؤسسات التعليم العالي الأجنبية بالوجود التجاري المباشر عن طريق فتح فروع لها، فإن المستويات الأخرى تشجعها المملكة، وتسهم فيها بوضوح، وتبذل فيها بسخاء منقطع النظير. ومع كل الإسهامات الواضحة في هذا المجال إلا أن هناك مشروعين لهما إسهام واضح جدًّا في إبراز دور المملكة في الحراك العالمي المتعلق بأنشطة عالمية التعليم العالي في الأعوام الأخيرة، وهما:

أولًا: برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي

انطلق برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي عام 2005م تحت إشراف وزارة التعليم العالي، حيث يبتعث البرنامج الطلاب السعوديين للدراسة في أكثر من 20 دولة لمختلف المراحل الدراسية وفي تخصصات معينة تم تحديدها بناء على الاحتياجات التنموية للمملكة. وقد بلغ عدد الطلاب المبتعثين نحو 150 ألف طالب، وسيتم الحديث بالتفصيل عن نشأة البرنامج وأهدافه في الفصل الثامن.

ثانيًا: جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية

افتتحت هذه الجامعة عام 2009م التي يعدها مؤسسها الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - بيتًا جديدًا للحكمة تيمنًا بأن تقوم بدور في نقل المعرفة والعلم كما كان بيت الحكمة في بغداد بمثابة مكتبة ومركز بحوث وديوان ترجمة خلال الفترة من القرن التاسع إلى القرن الثالث عشر الميلادي، وقد كان له دور كبير في تعزيز الحوار من خلال الانفتاح والتفاهم. وكان باعثًا إلى تنمية الفكر العربي، وأسهم في بلوغ ذروة (العصر الذهبي) للإسلام.

إن البعد الدولي واضح جدًّا في فلسفة إنشاء هذه الجامعة وعملها، وقد أكد مؤسسها الملك عبدالله - خلال الكلمة التي ألقاها في حفل وضع حجر الأساس، أنها -أي الجامعة- ستكون «منارة للسلام والأمل والوفاق، وستعمل لخدمة شعب المملكة ولنفع جميع شعوب العالم عملًا بقول الله تعالى في كتابه العزيز: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٞ﴾ [الحجرات: 13]. وتضم الجامعة خليطًا من مختلف دول العالم ليس في الطلاب والأساتذة والباحثين فحسب بل حتى في إداريها وقياداتها العليا، ووقعت الجامعات شراكات

متعددة بينها وبين كثير من الجامعات والمراكز البحثية العالمية المرموقة. وبحسب صحيفة نيويورك تايمز[11] سوف يبلغ المخصص للمنح الدراسية في جامعة الملك عبدالله 10 مليارات دولار (ما يعادل 37.5 مليار ريال سعودي) وهو ما يؤهلها لتكون من ضمن أكثر عشر جامعات في العالم إنفاقًا على المنح الدراسية.

ضمت صفحات هذا الفصل كثيرًا من الجوانب التي تخص عولمة أو عالمية التعليم العالي Internationalization of Higher Education، وقد لاحظنا أن حركة الطلبة خارج بلدانهم للدراسة في الخارج تُعدّ واحدة من أهم مظاهر العولمة. وإذا كنا قد ناقشنا في هذا الجانب أعداد الطلبة الدارسين في الخارج وبعض العوامل التي تؤثر في اختيارهم بلد الدراسة، فإننا في الفصل القادم سوف نتناول أنظمة التعليم التي تُعدّ مناطق جذب لهذا النوع من الطلبة والتخصصات التي يفضلون الدراسة فيها.

المراجع

1. The Globalization of higher Education, Luc E. Weber and James J. Duderstadt (eds), Globalization: What does it mean for Higher Education? Deepak Nayyar, Ch1, The sixth Glion Colloquium, Economica, Glion colloquium series No. 5, London, Paris and Geneva, 2008.

2. The compression of time and space has been discussed extensively by David Harvey in his book: The Condition of postmodernity, An Enquiry into the Origins of Cultural Change, The Experience of Space and Time, Blackwell Publishers – Oxford–UK, 1992.

3. Key Concept in Geography, Nicholas Clifford, Sarah Holloway, Stephen P Rice, Gill Valentine, CH19 (Globalization Interconnected Worlds), SAGE Publications Ltd, 2009.

4. The Consequences of Modernity, Anthony Giddens, Polity Press: Cambridge, UK, 1996, P.64.

5. Global Ethnography, Michael Burawoy et al, University of California Press, 2000, P.3.

6. General Agreement on Trade in Services (GATS), Part 1, Article 1, Scope and Definition. See also Ref (7)

7. Measuring Trade in Surfaces, World Trade organisation, Training Module for the World Bank, November, 2010.

8. UNSECO Institute of Statistics – website: http://data.uis.unesco.org/ Data extracted on 18 Jan 2018.

9. Global Student Mobility 2025, Forecasts of the Global Demand for International Higher Education, Böhm, Davis, Mears and Pearce, Media Briefing, IDP Education Australia, September 2002.

10. Trends in Global Higher Education: Tracking an Academic Revolution, A report prepared for UNESCO 2009 World Conference on Higher Education, P. Altbach, L.Reisberg, L. Rumbley, Executive Summary, P.III, 2009.

11. New York times (2007), Saudi King Tries to Grow Modern Ideas in Desert. (262007–10–).